القطاع الزراعي ومخاطر زراعة القات
أزمات خطيرة.. ومعالجات لابد منها

أحمد محمد الحربي

■.. عندما تحث الدولة على الحد من زراعة القات، لم يكن كل ذلك اتجاهات سياسية في الحكم معادية لزراعة القات، واستهلاكه، وانما حماية للتربة وخصوبتها، وتشجيعاً للانتاج الزراعي، وتنوعه، واستعداداً لعمليات نهوض اقتصادي واسع يعتمد على قيام زراعة متطورة لتغادر منوال الانتاج الزراعي التقليدي، وتكثر من عائدات المحاصيل الزراعية في الهكتار الواحد من الأرض، والتوجه الجاد نحو انتاج المحاصيل النقدية بهدف زيادة الانتاج الغذائي، وزيادة مداخيل المزارعين، والمنتجين الزراعيين، والحفاظ على الثروة المائية والحيلولة دون اهدارها، واستخدامها بعيداً عن أهداف انتاج الغذاء بغية الوصول إلى الاكتفاء الغذائي بحلول ١٩٩٠م، كما تحدد ذلك في استراتيجية التنمية الزراعية للبرنامج الانمائي الثلاثي ٧٢/١٩٧٥م. كل ذلك حدث في وقت كانت المساحة المزروعة بالقات لم تصل بعد إلى أربعين ألف هكتار ومستهلكو القات محدودي جداً، والأسعار تكاد تكون مقبولة لدى المستهلكين ونسبة النمو في القطاع الزراعي يتراوح مابين ٣٪ إلى ٣,٥٪ وعدد السكان لم يتجاوز احدى عشر مليوناً.

أما اليوم فالأمر مختلف ومغاير لكل سياسة تنموية في الزراعة وفي انتاج الغذاء، وتوسيع قاعدة انتاج المحاصيل الزراعية المعتمدة عليها قطاعات الصناعات التمويلية، والمساحات المزروعة بالقات تضاعفت أكثر من خمس مرات وتحولت مع الأسف الشديد إلى أراض خصبة الانتاج الزراعي الغذائي في صنعاء /وذمار /وإب /و تعز وغيرها إلى زراعة القات.. وعدد السكان المحتاجين للغذاء زاد زيادة كبيرة ،وعدد المستهلكين للقات تضاعف عشرات المرات وأصبحت المرأة مستهلكاً أساسياً للقات في المدن والطلاب في الثانوية وفي مختلف الكليات أصبحوا مستهلكين دائمين للقات، وأصبح القات يلتهم ما يزيد عن ما نسبته ٥٠٪ من مرتبات وأجور العاملين الأساسية وساهمت حركة التجارة النشطة في البلاد والدخول غير المنظور وغير الشرعية والقانونية على زيادة نسبة الاستهلاك للقات وارتفاع قيمته.. الأمر الذي ولّد مظاهر عديدة في المجتمع.. أحلاها أكثر مرارة من الصبر، بل ولدت أزمات عديدة تلحق بالمجتمع، وبالاقتصاد الوطني عموماً والزراعي خصوصاً، خسائر مادية جسيمة.. أولى هذه الأزمات النقص الحاد بالثروة المائية، وبالمخزون المائي في مختلف المناطق .. حيث لجأ زارعي القات إلى الاقتراض حتى من البنوك المخصصة أموالها لعمليات التنمية والقيام بحفر الآبار الارتوازية بطريقة عشوائية لري مزارع القات، انتشار عمليات الاستخدام للمواد الكيميائية السامة وتنوعها في زراعة القات بغية الاكثار من منتوج القات، وسرعة دوران انتاجه، وهذا بدوره ضاعف من أزمات المجتمع الصحية وبروز أمراض خطيرة من جراءها، بما في ذلك أمراض السرطان، والكبد، والأمراض العصبية، بل كثير من حالات الوفاة سببها سموم القات – مربي الأغصان – كما أن ظاهرةالقبور المتزايدة في مختلف مناطق البلاد سببها القات حيث يكثر القتلى من جراء ذلك.. سواءً أثناء حراسة القات أو أثناء بيعه في الأسواق، وما ينتج عن ذلك من دماء، وزهقاً للأرواح، وتوسيع قاعدة الثأر.. والأنكى اجتماعياً واقتصادياً هي تلك السلوكيات التي امتد سوؤها إلى كل مرفق اداري.. حيث تضاعفت مظاهر الفساد وتقديم الخدمات بعيداً عن قواعد النظام والقوانين مقابل حق القات.

أما عن زحام السير في المدن الرئيسية وحتى الثانوية منها بسبب أسواق القات، وكثرة المستهلكين من ذوي المقامات العالية والصغيرة، وبالأخص أصحاب السيارات آخر موديل التي لا يحترم سائقوها أي شيء.. وأرخص شيء عند أصحاب تلك السيارات الانسان.. نخيط، وصدم، ولطم.. اذا ما سلمت حياته. أما عن زحف العمران وحركته النشطة في البناء الراكد في عوائده، فيعد هذا الزحف من المخاطر التي هددت وتهدد الانتاج الزراعي.. فلم تعد المزارع المحيطة بعواصم المحافظات تقدم شيئاً لسكان المدن فيها، إذ لم تعد هناك أراض للزراعة وتحولت الآبار الارتوازية التي كانت تروي تلك المزارع إلى آبار لبيع المياه على الناقلات الخاصة.. حيث أصبح الوايت الماء قيمته أكثر من ألفي ريال، وذلك دخل لم يكن معمول حسابه.. إلا أن مزارع القات ونقص المخزون جعل هذه الآبار تمد المواطنين في المدن بالمياه بأغلى الأثمان.. بعض المؤشرات تدل على ان تلك المياه، ليست صالحة للاستخدامات البشرية، مما يضاعف من أعباء المجتمع.. إذن القات على اتساع مساحات زراعته، وعلى استحواذه لأخصب الأراضي الزراعية، في رداع، وهمدان، ونهم، والمحابشة، ودمت، والضالع، وسحول بني ناجي، وعنس، ومأوية، والجعاشن، والعدين، والجند، وغيرها من الوحدات الادارية في معظم المحافظات.. جاءت توسعاته على حساب الانتاج الزراعي وتنوع المحاصيل الزراعية الغذائية والنقدية، واحتمالات استحواذ القات على أراض جديدة قائمة، ولا توجد سياسات ما لايقاف توسعاته وخلو انتاجه من السموم الضارة والقاتلة، ولا حتى التقليل من استهلاكه ومخاطره تزداد انتاجاً ودخلاً وصحة وازدحاماً، بل وحتى قتلاً وفساداً.

ما المعالجات لهذه الظاهرة أو بالأحرى للتأزمات الناجمة عن اتساع المساحات الزراعية لانتاج القات؟!

بعض المشتغلين بمادة القات والمهتمين بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية والصحية الخطيرة الناجمة عن هذا التوسع في الانتاج والاستهلاك يجمعون على أن مخاطر القات ستتزايد، الأمر الذي يصعب معالجته على مختلف الصعد وان الجمعيات التي أنشئت لمقاطعة استهلاك القات.. وبيان أضراره لم تحقق أهدافها، والقات يتحدى كل العوامل الضاغطة على الحد من توسع انتاجه واستهلاكه.. وليس هناك من بدائل يمكن أن تحاصر مخاطره سوى ما يلي حظر أية قروض تُمنح للمتقدمين لها.. اذا كانت نوايا الطالبين لتلك القروض ستتجه نحو استخدامها في زراعة القات، أو التوسع في انتاجه في المناطق الحالية.. واذا ما ثبت للمقرض أن المقترضين استخدموا القروض في انتاج القات.. يلجأ المقرض إلى السلطات الادارية والقضائية لاستعادة قيمة القروض مع الفوائد وبصورة سريعة ودون ابطاء، وتحويل المعدات والوسائل التي استخدمت لتلك الأغراض لصالح المجالس المحلية في الوحدات الادارية المعنية لاستثمارها للأغراض الزراعية دونما تعويض، مع اصدار قرارات أو قوانين يتيح المحذورات الدستورية لهذا الشأن.. ثم هناك معالجات من نوع آخر يجب أن توجه نحو مزارع القات الحالية منها على سبيل المثال إلزام مزارعي وملاّك أراضي انتاج القات بتخصيص نسبة من مبيعاته في كل مزرعة تصل إلى ٣٠٪ ثم تتصاعد النسبة.. ويذهب حاصل هذه النسب إلى حساب خاص يجري استثمار عائده في انشاء السدود، والحواجز المائية في مناطق زراعة القات، وذلك لأن نسبة الـ ١٠٪ من ضرائب استهلاك القات هي نسبة يدفعها المستهلك لا المنتج للقات.. يحضر وبشكل قطعي على مزارعي القات وجمعه.. استخدام أي مبيد كيماوي سام أو غير سام في مزارع انتاج القات واذا ما ثبت عكس ذلك اتخذت اجراءات قاسية بحق المخالفين لذلك منها حرمانه من استخدام المياه، ومن جمع محصوله وبيعه على بائعي القات والحيلولة دون وصوله للمستهلكين، ولو أدى الأمر إلى أسلوب قلع أشجاره من تلك المزارع.. ويتساوى في العقاب تجار بائعي ومستوردي المواد الكيماوية الضارة لأغراض التسريع بدوران انتاج أغصان القات.

ثم هناك من يضيف تفادياً للمشكلات الاجتماعية كالمصادمات، والتراشق، والاشتباكات بالأيدي حتى استخدام السلاح الأبيض الناري في الأسواق المختلفة.. وذلك بضرورة اخراج أسواق القات من مواقع الأحياء السكنية التجارية والمستشفيات والمدارس وغيرها.

وتخصيص أسواق لأنواع القات ومستهلكيه من رجال المال والأعمال وأصحاب الدخول المرتفعة الذين يجوبون بسيارتهم ومرافقيهم في أسواق القات وجيوبهم عامرة بالمال مما يسبب انتشار الكره الاجتماعي والسرقات وغيرها من المظاهر السيئة وتحويل أسواق القات إلى منتزهات للمواطنين .. انها بعض اجراءات قد تثير غضب الكثير من المستفيدين من ظاهرة التوسع في زراعة وبيع القات بل وحتى مستهلكين، ولكن حماية الاقتصاد الوطني من الانهيار والزراعي منه بشكل خاص، وحماية الثروة المائية من التناقص والحد من العبث بالمخزون المائي للمجتمع، وحماية المواطنين من الاصابة بأمراض القات والسيطرة ولو جزئياً على مظاهر الفساد، والهدر المالي، واحتراماً لقيم المجتمع، والحيلولة دون انهيارها وانهيار أخلاقيات وتعاملات الناس وصحة النشأ والأجيال القادمة والحالية، ينبغي التفكير وبجدية للحد من الأزمات الناشئة بفعل القات، فالمجتمع أولى بالرعاية والاهتمام وليغضب القلة وتسعد الكثرة.

رسالة إلى الشؤون التعليمية بوزارة التربية والتعليم

عبدالله الشهاري

■ إذا درج الحال التعليمي على التهاون في قاعدتي الخط والإملاء فذلك يعني اهمال أساس رئيسي من أسس التعليم، فتلقين الطالب مواد دراسية لايكتبها بخط جميل وواضح يخضع لقواعد الاملاء السليم دون تحريف أو قصور أمر مستنكر عربياً، فقد حز في نفسي واستفزني أن امراً بصرف مكافأة من احد المسؤولين لموظف اجاد في عمله قال خطياً: «اصرفوا للمذكور ثلاثون الف ريال» فرفع المفعول بالواو بدلاً عن الياء كجمع مذكر سالم ينصب ويجر بها، والسبب أن المواد التعليمية منذ مراحلها الأولى خلت من قواعد الخط والاملاء والاعراب الذي يتقيد به الاجانب في مذكراتهم وطلباتهم المترجمة إلى العربية بينما يخفق الكثيرون في بلدنا منبع العروبة الأول في حذف حرف العلة في وسط المضارع أو آخره كقول أحدهم "ولم يقول الشاهد سوى الحقيقة"، بينما الصحيح ولم يقُل مع ضرورة الضمة لتدل على أن المحذوف بحرف الجزم واواً، وكذلك الحال تبقى الكسرة في المضارع المعتل المجزوم بحذف الياء لتدل على أن المحذوف ياء كقولهم ولم يأت وليس يأتي، والفتحة لتدل على أن المعتل مجزوم بحذف الألف كقولك: ولم يخش إلا الله وليس يخشى بالألف اليائي، وكذلك في الافعال الخمسة إذ تحذف النون من الأفعال: يكتبان، تذهبان، تأكلون، يسمعون، تخجلين اذا سبق هذه الافعال حرف ناصب مثل لن أو جازم مثل لم، وهناك اخطاء لغوية حتى في مذكرات رسمية سببها عدم الاهتمام بقواعد الاملاء السليمة لغوياً، وبخط جميل، ربما وللنكتة لان احدهم كان فقيراً حسن الخط فقال: اللهم ارزقني حظاً لاخطاً، ذلك لان خطه الجميل لم يضمن له الرزق الذي كان يأمل الحصول عليه، فلجأ إلى هذا الدعاء ومما استفزني الاطلاع على أمر من أحدهم وهو جامعي بصرف مساعدة لمعسر قال فيه اصرفوا للمذكور مئتان ريال فرفع المنصوب المثنى بالألف بدلاً من الياء ولم يحذف النون للاضافة فيقول اصرفوا للمذكور مئتي ريال ولئلا امر باستفزاز سابق مرور الكرام كما يقال دون اثر رجعي، اذكر أن أحد الاذاعيين وقد بدى على شاشة التلفاز كالطاووس في حلقة بينما كان يقرأ اسماء المتبرعين ومقادير تبرعاتهم نقداً فقال: كما تبرع فلان بألفان ريال فقلت: استغفر الله واستغفر سيبويه الحريص على قواعد لغة القرآن الكريم، هذه نماذج قليلة غير أن الأسف لحدوثها كبير، ولو جرى منذ سنوات التعليم الأولى التركيز عليها لقطع دابر حدوثها في المستقبل ولما كانت ملفتة للاجنبي الذي تعلم العربية المتكاملة، وان نطقها بلكنة أعجمية تحت تأثير لغة المنشأ، وفي القلب شجون حول هذا الأمر لا أطيق حصرها لكثرتها، فالكتّاب والأدباء والشعراء يحرصون أثناء الكتابة على توخي دقة العربية السليمة وإن استخدموا اللغة العامية غير الخاضعة للقواعد الفصحى في المحافل الشعبية التلقائية غير الرسمية تحديداً وفي النفس شجون أيضا من عبارة: اتخاذ اللازم أو ما يلزم تهربا من البيت المقنع سلبا أو إيجابا في حين تتكرر كوسيلة للهرب من قرار مقنع يريح الطالب والمطلوب، وهذه مطاطية اجرائية يجب التخلي عنها واتباع الوضوح، فكم من متعمد عدم حل قضية ما لسبب يعلمه أن يأمر من يليه باتخاذ اللازم في حين لايعرف هو شخصياً ماذا يعني اللازم أو ما يلزم، فصارت ملجأ للهرب من الحيرة في حل المشاكل، حتى لقد قال أحدهم: ليت اللغة العربية خلت من كلمة اللازم أو ما يلزم، فنستريح من تفسيراتها المتعددة ومراميها عديدة الاحتمالات ، ولطالما حسب حسن الظن أو احتمل الجدوى من عبارة اللازم أو ما يلزم فإذا بها برق خلب لاغيث يعقبه فانقلب إلى أهله خائباً ليصب جام غضبه على هذه العبارة التي لاتفيد في شيء، بينما تجلب المتاعب لمن يجري وراء سرابها الخادع فتعود عليه بخفي حنين إن لم تكن قضيته قد لاقت مصرع الحسين الغطفاني على يد جهينة ومورد المثل ان الاخنس الجهني من فتاك العرب رافق نظيره حسين الغطفاني ولما لم يجدا من يفتكا به أراد الحسين أن يفتك بالجهني فقال له: أتفهم لغة العقاب الطائر، ففهم الجهني قصده فقال: أين يقع فلما رفع بصره نحو الجهني وأخذ اسلابه فإذا بزوجة الغطفاني تسأل كل ركب عن زوجها، فقال الجهني ساخراً قولته المأثورة:

تسائل عن حسين كل ركبٍ
وعند جهينة الخبر اليقين

فصارت مثلا ولذلك يقال عند جهيته الخبر اليقين .

كيف يصبح البناء المغاربي المشترك خياراً استراتيجياً؟

د.أ/ محمد مالكي

□ .. حصل ذلك مع الاستقلال مباشرة (مؤتمر طنجة ١٩٥٨م)، وما بين منتصف الستينيات والسبعينيات (مؤتمرات وزراء الاقتصاد (١٩٦٤-١٩٧٥م)، وحين انشاء اتحاد المغرب العربي (١٩٨٩م).

ينطوي تعثر بناء المغرب العربي على وجود عوائق تتحكم سلبا في دينامية العمل المشترك وتؤثر في ارادة الاطراف على التخلص الايجابي من العوامل النابذة لجعل المشروع المغاربي خيارا استراتيجيا، متوافقا حول سياساته، ومتراضيا على سبل إنجازه.

فمن اللافت للانتباه ، أن النخب الوطنية التي توفقت في احياء الفكرة المغاربية- بما هي إحساس بالانتماء إلى فضاء تاريخي وحضاري مشترك، وأحسنت استثمارها لتعبئة النضال ضد المستعمر- أخفقت في صياغة نظرة واضحة عن مستقبل بناء المغرب العربي، حيث ظل سؤال الوحدة كغيره من الأسئلة الكبرى أفقا معلقا إلى حين.

لذلك لم تجد حملات الاستقلال السياسي في بلاد المغرب تراثا يؤسس مشروع الوحدة ويدفع في اتجاه تحقيقه، فقد تم التوقيع على اتفاقيات الاستقلال بشكل منفرد (المغرب ٢ مارس ١٩٥٦م، ثم تونس ٢٠مارس ١٩٥٦م) ومتلاحق (الجزائر ٥ يوليو ١٩٦٢م)، مما أدخل المنطقة، بالنتيجة، دائرة التجاذب بين منطقين:

منطق إرساء أسس الدولة الوطنية، ومنطق الدعوة إلى البناء المشترك، والحال أن النزوع إلى ترجيح القطرية وتوطين الكيانات كان القوة الغالبة على امتداد العقود التي أعقبت مرحلة الاستقلال.

ليست القطرية المتوازنة، والمكتملة، والعميقة عائقا في بناء الوحدات والكيانات الكبرى، ولربما اكتشف الفكر العربي، والمغاربي جزءا منه، متأخرا أن الانتقال إلى الوحدة يتحقق بالضرورة عبر بناء الأجزاء.

إن بلدا مقطع الأوصال، غير مكتمل الحدود، ضعيف البنية الاقتصادية، غير محصن بحماية المجتمع ومناعته، هو بالضرورة بلد غير قادر على صناعة حدث الوحدة والاستمرار في رعايته. فقد أثبتت تجربة مرور أكثر من أربعة عقود على استقلال البلاد المغربية واسترداد السيادة إن بناء الأقطار لم يكن عملية سهلة ولا مكتملة، وإن الانتصار للقطرية لم يفض إلى تشييد دول قادرة على تحويل الأوطان بصيغة الجمع إلى وطن بلغة المفرد. فهل تدرك النخب القائدة حجم تكلفة عدم بناء المغرب العربي؟

تصبح التكلفة ثقلا ضاغطا حين ننظر إلى المغرب العربي من زاوية التغيرات السريعة التي تكتنف المنطقة وتلف أطرافها، فعلى امتداد العقدين الأخيرين غدا المغرب العربي موضوعا مميزا في الاستراتيجيات الدولية، وبندا ثابتا في تقارير الخبراء والمؤسسات الدولية، مما شكل تحديا حقيقيا لأمنه الوطني. فمن عوامل تزايد هذا الاهتمام، المكانة الاستراتيجية التي تحتلها بلاد المغرب داخل التوازنات الدولية، سواء خلال الحرب الباردة أو بعدها. فهكذا، يدعو تحدي الأمن الوطني إلى التفكير في الأسئلة ذات البعد المصيري بالنسبة لحاضر ومستقبل المنطقة، من قبيل التيارات التي تداهم كياناته وتخترق هويته، وموقفه من التنافس الأوروبي الامريكي، ومدى قدرة بلدانه على التفاعل مع هذا التحدي بقدر من الاستقلالية والتوازن والتكافؤ في العلاقات. كما أن تحديا آخر يستلزم من المنطقة إعادة الاعتبار لمشروع الوحدة والبناء المشترك، يتعلق الأمر بالاستحقاقات التي ترتسم على الضفة الاخرى من المتوسط ، حيث دخلت أوروبا الموحدة تاريخا نوعيا جديدا، بانتقالها إلى الوحدة النقدية، وتوسعها نحو جناحها الشرقي ، والتصديق على الدستور الموحد، الأمر الذي يدعو إلى تجديد سؤال التكلفة التي سيتحملها المغرب العربي ان ظل منقسما ، متباعدا، غير مكترث بما يتشكل في الضفة المقابلة له.

لقد كان ظن المغاربيين كبيرا في أن اتحاد بلدانهم، الذي أسس لأول مرة على معاهدة (١٩٨٩م) عكست قدرا من التوافق بين قادته، سيشكل طفرة نوعية في إعادة صياغة المشروع المغاربي، كما سيمثل وعيا استراتيجيا لدقة التغيرات التي تتشكل في محيطهم الجهوي والعالمي. بيد أن شيئا من هذا القبيل لم يحصل، اذ لم يعمر الاتحاد أكثر من خمس سنوات (١٩٨٩- ١٩٩٥)، عقد خلالها ست دورات لمجلس الرئاسة (١٩٩١-١٩٩٤)، وأبرم سبعا وثلاثين اتفاقية غطت جل الميادين المشتركة، لم تستوف سوى ست اتفاقيات شروط الدخول إلى حيز التنفيذ ، كما أنجز عملية الهيكلة بإحداث كل المؤسسات المنصوص عليها في المعاهدة، ولكون مجلس الرئاسة، الذي يضم قادة المغرب، هو السلطة المقررة، فقد عجز الاتحاد عن النهوض من كبوته منذ تعطيل العمل بقوانينه ومؤسساته خريف ١٩٩٥، وحتى حين أعيد استئناف اجتماعات وزراء الخارجية في مارس٢٠٠١، لم تكن الحصيلة قادرة على استعادة روح الاتحاد وتفعيل أجهزته.

آفـــاق

بلد الرجال..

■.، قال إبراهيم الجعفري زعيم حزب الدعوة العراقي ومرشح قائمة "الائتلاف الموحد" لمنصب رئيس الحكومة: إن العراقيين ليسوا جميعاً شيعة وإن الشيعة ليسوا جميعاً إسلاميين وإن الإسلاميين ليسوا جميعاً مؤمنين بولاية الفقيه.

ومعنى كلام الجعفري إذا أخذناه على الظاهر أن التعددية هي قدر العراق وأنها ينبغي أن تتمثل في الدستور ونظام الحكم وفي حرية التفكير والمعتقد، وهذا كلام مستنير من قائد خبر الحياة بحلوها ومرّها، ويتهيأ لكي يكون الشخص الأول في البلاد عملياً، لأنه الأوفر حظاً للوصول إلى منصب رئيس الوزراء.

ويمثل هذا الاتجاه وعلى منواله كانت توجيهات السيد علي السيستاني المرجع الشيعي الأعلى بضرورة تمثيل الحكومة للجميع بما في ذلك أولئك الناقمون الذين قاطعوا الانتخابات ورموا صناديقهم خلفهم ظهريا، وهذا توجيه عاقل يحمد عليه السيد الذي نظر إلى البعيد وهو ما يتوقع من رجل في مقامه وعلمه وحكمته.

ولقد رد علماء السنة التحية بأحسن منها فأفتوا بعدم استحلال دم المسلم ولو كان يعمل جندياً أو شرطياً في ظل قوات الاحتلال، وذلك سعياً لحقن دماء العراقيين ،ومنعاً للفتنة التي هي أشد من القتل، وحتى لا يكون الخرق المذهبي مدخلاً لما هو أكبر، وسيفاً مصلتاً على رقاب الجميع.

فضل النقيب

ورغم مناورات الآكراد المشروعة سعياً لحصّة مرموقة في الطبخة السياسية التي تتم على نار هادئة ،إلاّ أنه ينبغي أن يسجل لهم مشاركتهم البناءة في إخراج التركيبة الحالية إلى حيز الفعل، ولا بأس بقليل من الشطط يعوضهم ولو معنوياً عمّا جرى لهم في العهود المتعاقبة التي أعملت فيهم السيف والنطع، أما عن كركوك فتلك مسألة أخرى وسيصل من آبارها لكل ذي حق حقه، وكفى الله المؤمنين شر القتال.

زعماء الأكراد هم الأكثر تمرساً باللعبة السياسية، فهم ليسوا هواة، وإنما أبناؤ بجدتها منذ الملا مصطفى البرزاني الذي أقام جمهورية خارج العراق، وحين طرد من جنته عاد إلى العراق موطن آل برزان مع عين على إيران وأخرى على تركيا وثالثة على صدام الذي فخّخ له رجال دين معتبرون وأرسلهم لمفاوضته في الطريقة التي يجب أن يذهب عبرها إلى الحياة الأخرى، ولولا لطف الله ودعا الوالدين لكان ابن برزان ذهب بشربة ماء كما نقول.

وقد جاء خلفاء الملا فنساحوا في الدول المجاورة لتعلم المزيد من فرائد السياسة الشرق أوسطية وصولاً إلى الأمريكان الذين اعلنوا أنفسهم سادة على المنطقة بوضع اليد كما كان يفعل المغامر الأمريكي الشهير «مورجان» بسفن الغزاة الآخرين من قراصنة البحر.

على كل حال.. العراق ليس غراً وهو مليء بالرجال الرجال، وإذا كان قد كبا فلكل حصان كبوة:

اسرت وما صاحبي بعزل لدى الوغى
ولا فرسي مهر ولا ربه غمر
ولكن إذا حم القضاء على امرئٍ
فليس لـه بر، يقيه ولا بحر

هامش:

أشكر الأخ فضل العقيلي ما تفضل به من ملاحظات في عدد أمس الأول من الثورة الغراء ورحم الله امرءا اهدى الي عيوبي.

بدءاً من حرم الجامعة..!

عبدالله البحري

■ **لأننا نطمح جميعاً إلى رؤية معظم الأماكن العامة وتحديداً منها المصالح والمرافق الخدمية ، وكذا وسائل النقل الجماعية – كالميكروباصات والحافلات وباصات النقل الكبيرة – وهي خالية من ظاهرة التدخين ولو أن بعض تلك المرافق والقطاعات العامة والخاصة والمختلطة قد سبق وأن منعت أو حدت من ظاهرة كهذه أو ربما خصصت أماكن معينة لممارسة التدخين وبعيداً عن مضايقة غيرهم .. إلاّ أن أهم المنشآت والصروح التي نعتبرها بمثابة القدوة لنا ولكافة شرائح مجتمعنا وأقصد بذلك حرم الجامعة أو كل الجامعات اليمنية بكلياتها وأقسامها المختلفة لكونها تضم العديد من الشباب المتنور ومن بينهم عدد أو نسبة كبيرة من الممارسين لعادة التدخين، الأمر الذي يجعلنا ننتقد أو بالأحرى ننوه إلى عودة السلوكيات والنماذج الأكثر ملاءمة ومواءمة مع أجواء الحرم الجامعي وعبر ابعاد ظاهرة التدخين من الوجود وفي نطاق هذا الحرم ومن خلال إلزام كافة المدخنين عموماً من الاقتناع عن هذه الظاهرة والعمل على الحد منها ، وهي خطوة إيجابية في مضمار تلك الايجابيات الأخرى التي تتبناها إدارة ورئاسة الجامعات إجمالاً ، والتي بموجبها سترقى إلى نحو نظيراتها من الجامعات العربية وهي مجرد وجهة نظر أتمنى أن تشرع رئاسة الجامعة في صنعاء وغيرها من الجامعات اليمنية وصولاً إلى تضييق خناق الانتشار لظاهرة أعتبرها وغيري سيئة ومشينة بواقع ذلك الصرح العملاق والوجه البديع والخلاق لوطننا الحبيب ، ولا ضير في أن تبقى شريحة قليلة من طلاب جامعاتنا المضطرين لممارسة التدخين ولكن في مقاصف وأماكن تحددها إداراتها ..!**

إن مكافحة التدخين والحد من انتشاره تعد مسؤولية الجميع دون استثناء فئة أو شريحة بعينها ، لكننا نعلق على شباب مجتمعنا اليمني كل الأمل وبالذات المتعلمين منهم والذين لا ريب سنجدهم أول الواعين والموعين للغير بمخاطر الانتشار المذهل لظاهرة التدخين ، ولا جرم في أن يتم تشكيل مجاميع خاصة بمكافحة التدخين بدءاً من حرم الجامعة ومن بين طلابها ، وهنا تبدأ عملية التأثير على من حولهم سواءً في نطاق هذا الحرم أو خارجه..!

الجدير ذكره أن رئاسة جامعة صنعاء وغيرها تسعى حالياً إلى تحديث نمط سلوكي يعود حتماً بالفائدة والإيجابية على شبابها ومن بينها هذه المبادرة السالفة الذكر داعين للجميع بالعون والتوفيق والنجاح..